تطور خدمات الصحة الإنجابية والسكان

حسن العزي

وصل عدد السكان عند أول تعداد سكاني بعد إعادة وحدة الوطن إلى (١٤,٥٨٧,٨٠٧), لكن العدد وصل عام ٢٠٠٤م إلى (١٩,٦٨٥,١٦١)، أي أن مقدار الزيادة بين التعدادين (٥,٠٩٧,٣٥٤) وبرغم التطور الذي شهدته سنوات ما بعد إعادة وحدة الوطن وقيام الجمهورية عام ١٩٩٠م.

وبخاصة في مجال المواصلات وشق الطرقات وإنشاء خدمات الصحة الإنجابية، إلا أن انخفاض الخصوبة ما زال بطيئاً والنمو السكاني كان إلى عام ١٩٩٤م ٣,٧، وصل النمو السكاني عام ٢٠٠٤م إلى ٣,٠٠ والخصوبة وصلت عام ٢٠٠٤م إلى ٦,١، وبرغم ارتفاع معدل الخصوبة إلا أن هناك مؤشرات إيجابية قد تساعد على خفض الخصوبة حيث بيّنت بعض الدراسات التي أجريت عام ٢٠٠٣م حدوث تطور في تاريخ الزواج الأول، إذ أن متوسط العمر عند الزوج الأول ١٧,٤ عند عام ١٩٩٢م وارتفع متوسط هذا العمر إلى ٢٣ سنة، ومن المؤشرات الإيجابية بعد إعادة توحيد الوطن عام ١٩٩٠م أن الزيادة السكانية وإن كانت تشكل ضغطاً على الخدمات والانتعاش الاقتصادي إلا أنها بدأت تشق طريقها نحو الزيادة لصالح الفئات العمرية في سن العمل.. حيث بدأت تنخفض نسبة عدد الأطفال أقل من ١٥ سنة حيث انخفضت هذه النسبة من ٥٠٪ من إجمالي عدد السكان في منتصف التسعينات إلى حوالي ٤٦٪ عام ٢٠٠٥م مقابل ارتفاع نسبة الفئة السكانية في عمر ١٥ – ٦٤ سنة، هذا التغيُّر في التركيب العمري للسكان قد يخلق فرصة سانحة للنمو الاقتصادي والاجتماعي لتدني نسبة الإعالة للصغار وكبار السن، وكذلك لزيادة الإدخار والاستثمار في المستقبل إذا تزامن هذا التغيير مع سياسات مناسبة تستهدف الفئة العمرية الشابة وتستغل طاقاتهم وقدراتهم في العمل والبناء، نحن على ثقة من المجلس السكاني ومشاركة المستهدفين بحل ومعالجة قضاياهم السكانية من سرعة التخطيط لاستيعاب واستثمار قدراتهم في العمل المنتج والمفيد، خاصة وأن استغلال قدرات الشباب سوف يحد من البطالة والطلب على العمل والهجرة.. نحن بحاجة إلى قيام المجلس الوطني للسكان والدوائر التابعة له والمنظمات والجمعيات التي يمكن أن تسهم في معالجة قضايا السكان من استغلال قدرات الشباب عبر تفعيل الخطط التي سوف تؤدي إلى حل الكثير من الإشكالات التي تواجه السكان.

أثر الزيادة السكانية على القطاع الاقتصادي

أمين عبدالله ابراهيم

لعل أغلبنا اليوم أصبح يدرك حجم التأثيرات السلبية الكثيرة والواضحة الناتجة عن استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني والخصوبة في بلادنا وانعكاساتها الجلية على مختلف جوانب ومجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها،

إلا أن القطاع الاقتصادي يعد الأكثر تأثراً وتضرراً من تصاعد وتيرة الزيادة السكانية بشكل متسارع وكبير باعتبار أن الاقتصاد يمثل عصب هذه الحياة التي نعيشها اليوم، كما يعد القاعدة الأساسية والرئيسية التي ترتكز وتستند عليها معظم جوانب الحياة المختلفة ووسيلة وأداة هامة من أدوات التغيير الاجتماعي والتنموي والصحي والتعليمي، حيث يلاحظ أن التحسن الاقتصادي ينعكس بشكل واضح في زيادة حجم الاستثمار المحقق لسد الاحتياجات المتنامية للسكان من الخدمات والناجمة عن الزيادة السكانية، ويعالج قضايا التأهيل والتدريب وإيجاد التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل المختلفة ويعمل على امتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع ويساعد على مواجهة التحديات السكانية المتفاقمة والمتزايدة في ظل الضغوط على فرص العمل المتاحة والمحدودة حالياً، كما يساعد أيضا على تخفيف الضغوط على طلب الغذاء والسكن والكساء والتخفيف من معدل البطالة المتنامية ومن حدة الفقر وأعداد الفقراء.

كل تلك الإيجابيات وغيرها الناتجة عن التحسن الاقتصادي لا يمكن لها أن تتحقق أو أن تتم ما لم يتم تبني وتنفيذ سياسة اقتصادية واضحة المعالم والأهداف وكذا تبني وتنفيذ سياسة سكانية فاعلة تعتمد على تخفيض معدلات النمو السكاني المرتفعة وخفض معدلات الخصوبة التي تعتبر من المعدلات العالية إن لم تكن الأعلى في العالم.

وبحسب خبراء السكان والتنمية فإن تأثيرات معدلات النمو السكاني والخصوبة مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والتي يجب أن تصل إلى ما يقارب ١٠٪ تمثل تحدياً كبيراً في ظل الظروف المعاشة ومحدودية الموارد وتناقصها وفي ظل أعباء الإعالة المرتفعة لصغار السن الذين يشكلون القاعدة العريضة المتنامية في المجتمع، إضافة إلى أعباء إعالة كبار السن وإن كانت محدودة حالياً وأعباء إعالة الفئات النشطة اقتصادياً نفسها والتي تزيد في إجماليها عن ٤٠٠٪، كل ذلك ينعكس سلباً على إمكانية تحسين حياة الأفراد والأسر والمجتمع عموماً، ولن يحقق النمو المرجو لزيادة الاستثمار في الجوانب الإنتاجية الأساسية في ظل منافسة عالمية كبيرة في الوقت الذي نحن في أمس الحاجة لزيادة الاستثمارات في مجال الصحة والاقتصاد والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والبحث عن مصادر جديدة وتحسين الأداء وحل مشاكل البطالة والفقر والأمية ومكافحة الفساد بكافة أشكاله وأنواعه حتى يصبح الأمل كبيراً في حل الكثير من الإشكالات أو على الأقل التخفيف من حدتها لتتمكن بلادنا في الوقت الراهن والمستقبل القريب من مواكبة التطور الحاصل الذي يشهده العالم اليوم في مختلف الجوانب التنموية والاجتماعية والعلمية والثقافية والتكنولوجية.

برئاسة أمين عام المجلس الوطني للسكان

اجتماع موسع لشركاء العمل السكاني لمناقشة الأنشطة السكانية وآلية تنفيذها للعام الجاري

الثورة/ شوقي العباسي

عقد أمس بصنعاء اجتماع موسع ضم شركاء العمل السكاني والمنفذين للأنشطة السكانية على المستوى المركزي والمحافظات المستهدفة وناقش الاجتماع الذي ترأسه الدكتور/ أحمد علي بورجي – الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الأنشطة السكانية الممولة من صندوق الأمم المتحدة للسكان والمزمع تنفيذها خلال العام الجاري من قبل شركاء العمل السكاني، وكذا آلية التنفيذ لهذه الأنشطة وطرق المتابعة والتقييم لهذه الأنشطة بالإضافة إلى الأهداف العامة والخاصة والمستهدفين من هذه الأنشطة التوعوية الهادفة إلى رفع الوعي وتعزيز المهارات بالقضايا السكانية وقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والتي من شأنها الإسهام في تحقيق أهداف السياسة السكانية في بلادنا، كما تم مناقشة عمل وحدة الدعم الفني الخاصة بتقديم الدعم الفني للشركاء العاملين في هذا المجال والتي تعمل تحت مظلة المجلس الوطني للسكان، بالإضافة إلى الأنشطة الخاصة بالخطة الخمسية التي تأتي ضمن الأنشطة الممولة من قبل الصندوق ضمن خطة العام الجاري.

وكان قد جرى خلال الاجتماع التوقيع على عقود تمويل المشاريع بين المجلس الوطني للسكان والجهات المنفذة شركاء العمل السكاني على المستوى المركزي والمحافظات المستهدفة وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يكون المجلس هو الجهة الوحيدة التي تعمل تحت مظلته الجهات المنفذة حيث تم الرفع بالتقرير الخاصة بالإنجاز وسير العمل إلى المجلس بالإضافة إلى تصفية المبالغ الخاصة بالأنشطة ويقوم المجلس بدوره بالرفع إلى الصندوق.

حضر الاجتماع الأستاذ مطهر أحمد زبارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان والمعنيون من صندوق الأمم المتحدة بصنعاء.

في حفل تدشين البرنامج التدريبي الخاص بتغيير السلوك تجاه قضايا الصحة الإنجابية

محافظ حجة: صعوبة التضاريس والكثافة السكانية تحد من توسيع الخدمات الصحية في المحافظة

الثورة/ شوقي العبَّاسي

في إطار الشراكة بين منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية الصحية دشّنت جمعية رعاية الأسرة اليمنية بالتعاون مع مؤسسة يمان للتنمية الصحية والاجتماعية الأحد الماضي البرنامج التدريبي الخاص بتغيير السلوك في إطار الخطة السنوية لمؤسسة يمان (مشروع التسويق الاجتماعي) وذلك بمشاركة ٢٥ مشاركاً من مقدّمي الخدمات الصحية في محافظة حجة.

وفي حفل التدشين أكد محافظ محافظة حجة/ فريد أحمد مجوّر أهمية البرنامج في تدريب وتأهيل العاملين في تقديم الخدمات الصحية لما من شأنه تقديم خدمة ذات جودة وكذا تقديم مشورة من شأنها تغيير السلوك لدى الناس بهذا الموضوع.

وأشاد مجوّر بدور جمعية رعاية الأسرة في تقديم الخدمات الخاصة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في محافظة حجة، بالإضافة إلى تقديم خدماتها في مخيمات النازحين في مخيم المزرق، ولا تزال هذه الخدمات تُقدم حتى الآن.

وأبدى المحافظ مجوّر استعداد السلطة المحلية في المحافظة للشراكة الحقيقية والفعلية مع الجمعية في تنفيذ مختلف الفعاليات والأنشطة والبرامج التي ستنفذها في المحافظة.

وأوضح محافظ حجة أن الخدمات الصحية بشكل عام وخدمات رعاية الأمومة والطفولة بشكل خاص متدنية في المحافظة بسبب التضاريس الصعبة والتشتت السكاني والكثافة السكانية والتي من شأنها إعاقة إيصال الخدمات وتسبب في تدنيها.

ولفت إلى أن غياب الكادر المؤهل في تقديم الخدمة أحد عوائق التنمية الصحية، ويأتي تدشين هذا البرنامج عاملاً مهماً نحو تعزيز المهارات والمقدرات التي يمكن أن تكون عامل نجاح كبير في تحسين جودة الخدمات الصحية في المحافظة.

وأكد مجّور بأن قيادة المحافظة ستكون عوناً للجمعية في إنجاح برامجها التي تنفذها في المحافظة بما يؤدي إلى تقديم خدمة أفضل للسكان الذين هم بأمسّ الحاجة لهذه الخدمات.

داعياً المشاركين في البرنامج إلى الاستفادة من المعلومات ونقلها إلى المستفيدين في المرافق الصحية.

نبيل العمّاري – المدير التنفيذي لجمعية رعاية الأسرة اليمنية – أشار في كلمته إلى أن ندشّن فعاليات البرنامج التدريبي الذي يأتي في إطار خطة العمل السنوية لمؤسسة يمان والذي يحتوي على مكوّنين، الأول: لتغيير السلوك، والمكوّن الثاني: لتعزيز مستوى جودة الخدمات المقدّمة في الصحة الإنجابية، ويتم تنفيذ هذا البرنامج للعام الثالث على التوالي بالشراكة مع مشروع التسويق الاجتماعي الذي ينفذ في إطار مؤسسة يمان للتنمية الصحية لهذا العام.

وما يميّز البرنامج هذا العام هو أنه في إطار شراكة بين منظمتي مجتمع مدني وهي جمعية رعاية الأسرة ومؤسسة يمان وبمباركة الجانب الحكومي لهذه الشراكة التي تُعتبر أساساً من أسس التنمية.

ويأتي تدشين هذا البرنامج بمشاركة ٢٥ مشاركاً من مقدّمي الخدمات الصحية في محافظة حجة الذين تلقوا العديد من المعارف والمعلومات الهامة حول الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة وطرق المشورة والاتصال.

وأضاف العمّاري أن هناك العديد من الأنشطة والفعاليات سيتم تنفيذها في العديد من المحافظات ومنها محافظة حجة.

ولفت إلى أن برنامج تدريب مقدمي الخدمات يأتي ضمن برنامج تقرير مستوى جودة خدمات الصحة الإنجابية المقدّمة للمستفيدين منها وكيفية تقديم المشورة بطريقة صحيحة وأهمية استيعاب المعارف والمعلومات التي يتم تقديمها من قبل المدرّبين للخروج بفوائد من شأنها تعزيز الوعي تجاه هذه القضية.

الدكتور/ أشرف بدر – المدير التنفيذي لمؤسسة يمان للتنمية الصحية والاجتماعية– أكد في كلمته بأن البرنامج الذي يتم تدشينه واحد من أهم مجالات التدريب التي تقوم بها المؤسسة بالشراكة مع جمعية رعاية الأسرة اليمنية.

وقال إن مؤسسة يمان للتنمية الصحية شريك مع وزارة الصحة العامة والسكان ومع الحكومة اليمنية في تنفيذ البرامج التنموية والجانب الصحي من أهم تلك الجوانب والذي يأتي ضمن برامجنا المستدامة ونستهدف القطاع الخاص والقطاع الحكومي كشركاء في مجال التنمية.

ويأتي تدشين البرنامج التدريبي بمشاركة مجموعة من القطاع الخاص والقطاع الحكومي في قضية مهمة وهي قضية المشورة في تقديم خدمات تنظيم الأسرة حيث تعتبر هذه القضية مهمة حيث تنعكس آثارها السلبية على وفيات الأمهات وكذا الزيادة السكانية الكبيرة في بلادنا والتي تؤثر سلباً على الاقتصاد اليمني وتعيق مختلف المجالات التنموية التي تنفذها الحكومة.

وبالتالي فإن القضية مسؤولية الجميع وهي هم وطني والكل معني في التصدي ومواجهة التحديات التي تخلقها قضية الزيادة السكانية في اليمن .

وأشار الدكتور بدر إلى أن مؤسسة يمان ستقوم بتنفيذ برامجها في ١٤ محافظة ومنها محافظة حجة التي سيتم التركيز عليها في العديد من الأنشطة في مجال تغيير سلوك المجتمع في قضايا تنظيم الأسرة والإيدز وفي مجالات تدريب وبناء الكادر في المحافظة في مجال المشورة وتقديم وسائل تنظيم الأسرة.

وسيتم تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج التوعوية في هذا الجانب عبر العديد من الوسائل بهدف تغيير سلوك الناس تجاه هذه القضية بالإضافة إلى أنشطة توعوية خاصة بتثقيف النظراء حول الإيدز، كما أن المؤسسة لديها مكون خاص في مجال توفير وسائل تنظيم الأسرة حتى يكون هناك توازن بين التوعية وتوفير الخدمة حتى يكون هناك تحقيق للأهداف.

لافتاً إلى أن وجود المحافظة في حفل التدشين يعد تأكيداً على دعم الحكومة لتنظيمات المجتمع المدني.

السكان والتنمية في اليمن وتحديات المستقبل (قراءة تحليلية) (الحلقة الأولى)

الخصوبة وأثرها على القطاعات التنموية

إعداد/ بدر الغشم

يشكِّل النمو السكاني المرتفع ونسبة الخصوبة العالية في اليمن أبرز وأهم التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية في البلاد حاضراً ومستقبلاً، وتدفع إلى تفاقم المشاكل السكانية وزيادة خطورة انعكاساتها السلبية على حياة الفرد والمجتمع، وبالتالي تقود إلى مستقبل مجهول ما لم تتضافر الجهود لإيجاد الحلول الناجحة للمشاكل السكانية والتصدي لها من خلال المعالجات السريعة لخفض معدلات النمو السكاني وإيجاد نوع من التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والموارد المتاحة للبلاد ومتطلبات التنمية.

ورغم الجهود الحكومية والتدخلات التي بُذلت وتُبذل حتى الآن في إطار معالجة القضايا السكانية والتي لا ننكر النجاحات التي حققتها في هذا المضمار، إلا أن هذه الجهود والتدخلات غير كافية وغير مهيأة للطموح الذي تسعى إلى تحقيقه السياسة السكانية.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في تعزيز الوعي المجتمعي لهذه القضية وما تشكله من تحديات فقد أصدرت كتيّب «السكان والتنمية في اليمن وتحديات المستقبل» حيث يُعتبر أقوى ما صدر عن الأمانة العامة للمجلس حتى الآن ويعد بمثابة أهم مرجع سكاني تُبنى عليه الدراسات السكانية وتنطلق منه الجهود والخطط الرامية لتحقيق أهداف السياسة السكانية.. وسنحاول من خلال صحيفة «الثورة» استعراض محتوى هذا الكتيّب وتحديداً الفصل الثاني منه الذي يبرز ويوضّح بشكل جليّ أثر مستوى الخصوبة على بعض قطاعات التنمية (الاقتصاد، التعليم، الصحة، الموارد الطبيعية، الطاقة الكهربائية).

يقدِّم هذا الكتاب أو (الكتيِّب) الذي يُطلق عليه «الرابد» والذي سيرى النور الأسبوع القادم بعد خروجه من المطبعة يتكوّن من (٣٨) ورقة حجم (A٤).. يقدّم بشكل مختصر ودقيق عرضاً مزوداً بالأشكال البيانية أهم المؤشرات السكانية الحالية لليمن والتوقعات المستقبلية المبنية على ثلاثة افتراضات لمستوى الخصوبة: الافتراض العالي: الذي يعني بقاء مستوى الخصوبة على ما هو عليه ٦ أطفال لكل امرأة، الافتراض المتوسط: الذي يعني انخفاض مستوى الخصوبة الحالي إلى ٣,٣ طفل للمرأة اليمنية حتى عام ٢٠٢٥م، الافتراض الثالث المنخفض: ويعني انخفاضاً ملموساً في مستوى الخصوبة ليصل إلى معدل ٢,١ طفل لكل امرأة بحلول ٢٠٣٥م.

وتبيّن هذه الدراسة العلمية النوعية التي يحويها الكتاب أثر البدائل الثلاثة لمستوى الخصوبة على تطور حجم السكان والتحديات الحالية والمتوقعة التي تواجهها أهم قطاعات التنمية (الاقتصاد، التعليم، الصحة، الموارد الطبيعية، الطاقة).

وتهدف الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان من هذا الكتيب الذي صدر بدعم من الإتحاد الأوروبي مكوّن الأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للسكان – تهدف – إلى إعطاء رؤية مستقبلية حول خطورة المشكلة السكانية وأبعادها وتأثيراتها على القطاعات التنموية وتعزيز الوعي لدى القيادات والمخططين ومتخذي القرار التنموي والباحثين والمهتمين حول علاقة السكان بعملية التنمية والاعتماد على البيانات والمعلومات العلمية التي يحتويها عند وضع الخطط والبرامج التنموية.

أثر الخصوبة على القطاع الاقتصادي

يُعتبر الاقتصاد الركيزة الأساسية لبناء الشعوب وترتكز عليها جميع جوانب الحياة، فكلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي وانخفضت معدلات النمو السكاني والخصوبة انعكس ذلك في التحسُّن الاقتصادي وزيادة الاستثمارات المطلوبة وقلّت نسبة البطالة وازدياد مستوى دخل الفرد بعكس انخفاض معدلات النمو الاقتصادي عن معدلات النمو السكاني والخصوبة الذي يتسبب في تدهور المستوى المعيشي للمجتمع ورفع نسبة الفقر والبطالة، الأمر الذي يفاقم المشاكل السكانية أكثر فأكثر.. ففي هذا المجال أكدت الدراسة التي نحن بصددها على ضرورة بذل الجهود لتحسين واقعنا الحالي وتحسين معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى في خطط الدولة التنموية.

وأشارت الدراسة في تقديراتها المستقبلية للقوى العاملة في إطار البدائل أو الافتراضات الثلاث للخصوبة إلى أن حجم القوى العاملة سيتضاعف ثلاث مرات تقريباً خلال العام ٢٠٣٥م مقارنة بـ ٤,٢ مليون عامل عام ٢٠٠٤م حيث سيصل حجم القوى العاملة عام ٢٠٣٥م إلى حوالي ١٣ مليون عامل وفقاً للبديل العالي والمتوسط، فيما سيكون حجم هذه القوى حوالي ١١,٧ مليون عامل في البديل المنخفض.

ونبَّهت الدراسة إلى ضرورة إيجاد فرص عمل للقوى العاملة في أي بديل والمقدرة على التأهيل والاستيعاب والاستفادة من هذه الأعداد الكبيرة، ما لم فإن تلك الأعداد ستشكل عبئاً على المجتمع وستزيد من نسبة البطالة، وبالتالي تزداد نسبة الجريمة ورقعة الإرهاب والفساد الاجتماعي والسياسي وسوء الأحوال المعيشية.

وتُظهر الدراسة وفقاً لإحصاءاتها البيانية في تقديراتها المستقبلية لإعالة الأطفال أن نسبة الإعالة عالية وأن عدد الأطفال المعالين في بيانات تعداد ٢٠٠٤م بلغ حوالي ٩,٥ مليون طفل وسيزيد بحلول عام ٢٠٣٥م وفقاً للبديل المرتفع إلى ٢٧,٦٨ مليون في حال بقاء نسبة الخصوبة كما هي عليه وإلى ١٥,١ مليون البديل المتوسط (بديل الأمم المتحدة) وإلى ١٢,٧٧ مليون للبديل المنخفض.

وأوضحت الدراسة في مقارنتها للقوى وإعالة الأطفال أن ما يقارب ٨,٨٦ مليون طفل عام ٢٠٠٤م يقابلهم حوالي ٤,٢٤ مليون في القوى العاملة، أي أن الفرد يعيل نفسه ويعيل ما يزيد عن شخصين من الأطفال إضافة إلى إعالة كبار السن والعاطلين عن العمل ممن هم في سن العمل، وسيستمر هذا الحال حتى عام ٢٠٣٥م طبقاً لبديل ثبات الهوية حيث سيزداد حجم القوى العاملة ليصل إلى ١٢,٩٥ مليون عامل يقابلهم حوالي ٢٦,٧٣ مليون طفل يجب إعالتهم، بينما ينخفض عبء الإعالة بشكل واضح في البديل المنخفض عام ٢٠٣٥م إلى ما يزيد عن طفل إضافة إلى نفسه، وفيها فإن ١١,٧١ مليون عامل يعيلون ١٢,٨ من الأطفال، وفي البديل المتوسط فإن ١٢,٩٧ مليون عامل يعيلون حوالي ١٤,٩٤ مليون طفل.

وحول الوظائف الجديدة المطلوب توفيرها أوضحت الدراسة أن الوظائف المطلوبة في تزايد سنوي مستمر قُدرت هذه الزيادة بـ (١٩٢,٣٩٧) وظيفة عام ٢٠٠٨م ومتوقع أن تصل إلى (٤٩٧,٠٩٢) وظيفة بحلول عام ٢٠٣٥م في إطار ثبات الخصوبة، وقد تصل إلى (٢٣٧,٦٣٧) وظيفة في حال انخفاض الخصوبة والذي إن تم تنبيه فإنه سيتم توفير ما يزيد عن مليوني وظيفة، وبالتالي تخفيف الأعباء وتحقيق وفورات يمكن استخدامها – وفقاً للدراسة – لتحسين أوضاع المجتمع المختلفة والتقليل من نسب البطالة والفقر وتحقيق التنمية المنشودة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي

تقدِّر الدراسة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي سيرتفع من ١٠٥٣ دولاراً سنوياً عام ٢٠٠٨م ليصل إلى ١٦٦٢ دولاراً سنوياً بحلول عام ٢٠٣٥م طبقاً لفرضية ثبات الخصوبة في مستوى مرتفع، وذلك على افتراض أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى ٧,١٪ بحلول عام ٢٠٢٤م وفقاً لما هو منشود في الخطة الخمسية الثالثة واستمراره بنفس المعدّل حتى عام ٢٠٣٥م، وسيزيد نصيب الفرد إلى ٢٣٧٤ دولاراً سنوياً لنفس الفترة طبقاً لفرضية خفض الخصوبة «البديل الثالث» مقابل ٢٢٥٣ دولاراً طبقاً لبديل الأمم المتحدة (البديل المتوسط) ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في السنة في اليمن ٦٣١ دولاراً استناداً لبيانات ٢٠٠٦م ، فالزيادة السكانية تؤثر سلباً على متوسط الدخل في أي مجتمع، وخاصة إذا كان معدل النمو الاقتصادي منخفضاً أو متواضعاً.

تحديد أهداف الجمعية اليمنية للصحة العامة وتعزيز نظام الصحة في ورشة عمل بصنعاء

متابعة/عبدالناصر الهلالي

●،، الصحة العامة أساس وجود مجتمع سليم من الأمراض أو على الأقل لا يعاني الكثير من الأمراض الناتجة عن البيئة المحيطة بنا، أو تلك الوافدة إلينا عبر الحدود، الكثير من النقاشات التي تحث وتتم حول الكيفية التي يتم بها التخلص من الأمراض أو الحد منها، لا سيما الأوبئة التي تكون في الغالب هي السائدة في بعض محافظات الجمهورية، هناك من يعمل لهذا الغرض، وإن كان هذا بإمكانيات محدودة كالجمعية اليمنية للصحة العامة التي نفذت في الأسبوع الماضي ورشة عمل خاصة باستراتيجية التخطيط للجمعية للمرحلة المقبلة بالتنسيق مع مشروع الخدمات الأساسية للصحة الممول من الشعب الأمريكي.

الجمعية أنشئت في العام ٢٠٠٧م مهمتها في الأساس الصحة العامة، والاسهام الفاعل في تصميم الاستراتيجيات والسياسات الصحية ووضع أهداف الصحة العامة في اليمن وتحديد أولوياتها المرحلية، ووضع التشريعات المتعلقة بالصحة وكلمة الورشة تدور حول هذا الأمر.

الدكتور سلطان المقطري مدير عام الترصد الوبائي في الحديدة يقول: هذه الورشة هامة في تحديد ملامح وأهداف الجمعية والمساهمة في تعزيز نظام الصحة العامة من خلال الدعم السنوي، وتقديم الخدمات الميدانية لرفع مستوى هذه الخدمات المقدمة للمواطن، ووضع الاستراتيجيات والتنبوءات الخاصة بالأوبئة المحتملة والكوارث، ووضع الآلية السليمة والإيجابية، والمكافحة.

ويرى أن الدور يأتي ابتداءً من وزارة الصحة مروراً بالسلطات المحلية، والمنظمات الداعمة، لأن الوضع الصحي على مستوى المديريات والمحافظات يلزم التعاون والتنسيق في التخطيط، والتنفيذ والمشاركة وتبادل الخبرات بين المحافظات.

ويضيف: المحافظات ذات الطبيعة الواحدة من حيث المناخ تكون الحالات المرضية فيها متشابهة لذا يلزم التنسيق بينها لمواجهة الأمراض التي تصيب تلك التجمعات، كما أن المحافظات الطرفية، والتي تطل على شواطئ هي في مرمى الوافدين، والعابرين والمتسللين الأجانب، وهذا يضيف عليها عبئاً في تقديم الخدمات لتلك الفئة سواءً كانت لاجئة، أو متسللة.

الجمعية سعت في تلك الورشة إلى تعزيز مبدأ الصحة العامة والاهتمام بالبيئة حتى تخفف الأمراض بصفة عامة.

الدكتور علي الصبري – الأمين العام للجمعية اليمنية للصحة العامة يرى أن الجمعية ساهمت في إثراء الأفكار لوضع قانون الصحة العامة مع اللجان المتخصصة والبرلمان ووزارة الصحة.

ويقول: في هذه الورشة وضعنا خطة استراتيجية وإطاراً عاماً لأنشطة الجمعية المستقبلية قابلة للتحقيق.

ويرى الدكتور خالد الصريمي أستاذ مساعد الصحة العامة والإدارة الصحية في طب المجتمع بجامعة ذمار أن المفيد في الورشة هو معرفة مفاهيم التخطيط والمفيد أكثر هو وجود منظمة تعنى بالصحة العامة بالمشاركة مع الجهات ذات العلاقة.

والدكتور عادل العمار المسؤول العلمي للجمعية اليمنية للصحة العامة يقول: نريد من خلال الورشة وضع الخطط للمرحلة المقبلة لتعزيز نشاط الجمعية ولا نغفل أن دور مشروع الخدمات الأساسية كان بارزاً، ونحن نؤسس لعمل طموح في جانب الصحة العامة.

هدف الجمعية هو تعزيز الصحة العامة للمجتمع والمحافظة عليها من خلال الأنشطة، والدراسات والبحوث المتعلقة بمبادئ الصحة العامة ورفع مقدرة أفراد المجتمع لتعزيز وحماية صحة البيئة والمجتمع، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة (حكومة وخاصة ومنظمات) والاسهام الفاعل في التمسك بحق المواطن في تلقي الخدمات الصحية بشكل متساو وعادل، ونشر المعلومات الصحية وتبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز الحوارات العلمية.